

# قضية الأسبوع

«الأخطاء الطبية»

..صداع في رأس «الصحة»



طالبوا جميع الأطباء بمراعاة قسم المهنة التي تعد من أنبل وأشرف المهن على الإطلاق

## مواطنون لـ «الأنباء»:

## لا نقبل بأي هامش

## من الأخطاء الطبية

## فالمرضى هم

## من يدفعون الثمن



مستشفياتنا اليوم. بدوره، أكد على حسن على ضرورة تكثيف الرقابة على الأطباء من قبل وزارة الصحة وإدارة المستشفيات، والأخذ بكافة الشكاوى المقدمة لهم بأسلوب أكثر جدية وصرامة، من نسج التحقيق في تلك الشكاوى ووضع العقوبات الفورية التي قد تصل إلى فصل الطبيب أو تعطيله عن العمل في الحالات المستحقة. وبين أن المشكلة تعود في بدايتها إلى كيفية اختيار الكوادر الطبية في المستشفيات، من حيث مراتبهم التعليمية وخبرتهم في المجال، إلى جانب ندرة بعض التخصصات، مما يدفع الطبيب إلى العمل لساعات كثيرة قد تفقده القدرة على التركيز والرعابة في العمل، موضحاً أن كثرة الضغوطات قد تسببت في الانفجار والأخطاء، لذلك فعلى وزارة الصحة تعيين المزيد من الأطباء لتجنب الملل وضيق الوقت التي قد يصيب الأطباء، ويدفعهم إلى بعض الأحيان إلى الإهمال أو ارتكاب الأخطاء غير المقصودة.

### المهدي: قسم

### الطبيب يلزمه

### بتحري الدقة

### والتأكد من صحة

### تشخيصه للحالة

### التي يعالجها

### حسين: كثرة

### الضغوطات على

### الطبيب قد تولد

### بعض الأخطاء غير

### المقصودة.. وعلى

### «الصحة» تعيين

### المزيد من الكوادر

### الطبية

ولكن المشكلة تكمن في تطبيق تلك العقوبات والقدرة على إثباتها للحد من هذه الظاهرة المنتشرة. من جانبها قالت زينب المهدي: إن على الطبيب مسؤولية كبيرة باعتباره يتمتع أحد أنبل وأشرف المهن التي عرفها التاريخ البشري، فهو المسؤول على العناية بصحة الإنسان وحمايتها بعد المولى عز وجل، مؤكدة أن قسم الطبيب يلزمه بشئى الطرق تحري الدقة والتأكد من صحة تشخيصه للحالة التي يعالجها، قبل أن يقدم العلاج والدواء اللازم للمريض. وأضافت أن إهمال الطبيب في تشخيص الحالة هي أحد الأسباب الرئيسية لكثرة تلك الأخطاء التي قد تؤدي بحياة المريض، لافتة إلى هناك الكثير من الأطباء في غاية الإهمال خاصة في الحالات المتوسطة أو العادية وهو ما قد يؤثر بالسلب على صحة المريض، مشيرة إلى أن تطبيق القانون هو الرادع الأول للحد من تلك الظاهرة التي انتشرت في الكثير

أرواح المواطنين وحمايتهم من الأخطاء المتكررة في حالة وجودها. وحذر الضاحي من تهاون الأطباء في بعض الحالات مشيراً إلى أن هذا الهامش المسموح به من الأخطاء قد يؤدي في نهاية المطاف إلى الوفاة، أو قد يسبب إعاقات بشرية، موضحاً أن الهامش المسموح به من وجهة نظره هي الأخطاء التي تحدث دون عمد في ظل حرص الطبيب الشديد على سلامة المريض. أما فيما يتعلق بالكليات السلامة التي لا بد أن يحرص عليها المواطن خلال مرجعته، أشار إلى أن الآليات موجودة، وتنص عليها قوانين الكويت، وهي بحاجة إلى تطبيق وتفصيل ليس أكثر، مؤكداً على ضرورة حرص المواطنين على صحتهم وسلامة أجسادهم في ظل وجود آلية وإجراءات واضحة للبلات ومتعارف عليها بوزارة الصحة والجهات المعنية، مشيراً إلى أن العقوبات تتوقف على نوع الجريمة ومدى خطورتها وإهمال الطبيب المعالج لها،

تعرضت إلى موقف شخصي بعد معاناتها من نزيف دام لمدة أسبوعين، فما كان من الطبيب إلا أن قام بإجراء فحوصات الدم فقط للاطمئنان، دون معرفة الأسباب ونتيجة ذلك التشخيص الخاطئ عانيت كثيرا حتى تم شفائي بحمد الله. كما أكدت مitera على ضرورة وضع آليات جديدة ومتطورة في الكويت لتواكب التطورات الطبية العالمية في كافة المجالات، مشيرة إلى أن الحل الأنسب لتلك الأخطاء الطبية هو التشديد والعناية والحرص في اختيار الكوادر الطبية العاملة في المستشفيات الحكومية الخاصة، وذلك بهدف اختيار النخبة والأكثر كفاءة وجدارة وعناية بالمرضى، لافتة إلى أنه ليس هناك هامش مسموح به من الأخطاء الطبية، مهما كانت صغيرة، وذلك لعواقبها الوخيمة على صحة المواطن والمقيم. وفي نهاية حديثها أشارت إلى ضرورة أن تشرع الدولة المزيد من القوانين التي تلزم

الوزارات المعنية بالصحة في الكويت لوضع إجراءات أكثر جدية لتنظيم معايير الجودة الصحية وتقديم الخدمات الأفضل. من ناحيته، أكد على الضاحي أن عدم وجود عقوبات مشددة وماخوذة بعين الاعتبار، بالإضافة إلى عدم تعاون إدارات المستشفيات لتوفير الأدلة الكافية التي تثبت خطأ الطبيب، من الأسباب الرئيسية والأولية للأخطاء الطبية المنتشرة في الكويت، لافتاً إلى أنه هنا العديد من الأسباب الأخرى أيضا وغير المعلومة لدى أغلب المواطنين في الكويت مثل انتحال شخصية الطبيب أو الدكتور، مما ينتج عن المزيد من الأخطاء غير المقبولة لدى الجميع. وأضاف أن مهنة الطب والتريض هي مهنة إنسانية من الدرجة الأولى باتفاق جميع المعنيين وغير المعنيين بالصحة في العالم، مشدداً على أنه يقع على عاتق وزارة الصحة المسؤولية الكاملة والرئيسية في الحفاظ على

**ميترا: ليس هناك هامش مسموح به من الأخطاء الطبية مهما كانت صغيرة لعواقبها الوخيمة على صحة المواطن والمقيم**

**الضاحي: انتحال شخصية الطبيب ينتج عنه المزيد من الأخطاء الطبية غير المقبولة لدى الجميع**

كريم طارق أكد عدد من المواطنين من أنبل وأشرف المهن، وعلى الطبيب أن يحرص ويحفظ قسم المهنة الذي يحتم عليه توخي الحذر والدقة في معاملته مع المرضى والتدقيق في تشخيص أصغر الحالات. وشدد هؤلاء المواطنون خلال حديثهم إلى «الأنباء» عن انتشار ظواهر الأخطاء الطبية، وأهم الأسباب التي قد تؤدي إلى انتشارها ومدى تأثير على صحة المواطنين، شددوا على ضرورة تفعيل العقوبات الخاصة بالإهمال الطبي والذي يقع بدوره ضمن مسؤولية وزارة الصحة، مشددين على أنه لا يوجد أي هامش مسموح به للأخطاء الطبية، واليكم التفاصيل:

في البداية، أرجعت مitera عبدة الله السبب في تلك الأخطاء إلى عدم التشخيص الدقيق من قبل الطبيب للحالات التي يشكو منها المرضى، وإهمالهم للأعراض التي يعاني منها، لافتة إلى أنها

# وفيات ودعاوى قضائية.. وأطباء مدانون

عام بعد شعوره بالآلام حادة في البطن، وشخص الطبيب المعالج حالته على أنها التهاب شديد في الزائدة الودية. وأضاف: أدخلوني غرفة العمليات مساءً، فخرجت منها بعد 3 ساعات، ما أثار استغراب أهلي، وأزعج مرافقي في المستشفى، وحينما سألوا الطبيب المختص عن سبب بقائي كل هذه المدة الطويلة داخل غرفة العمليات، أخبرهم بأن التهاب الزائدة الودية كان شديداً وتسبب في مضاعفات خطيرة. وأضاف: بعد ذلك نقلوني إلى غرفة العناية المركزة، وتدهورت حالتي كثيراً، وشعرت بالآلام لا تطاق، وفوجئت بعد يوم واحد بإدخالني غرفة العمليات مرة أخرى، وعلمت بعد ذلك بحدوث خطأ أثناء خياطة الجرح، وكدت أفقد حياتي، وبعد خروجي من المستشفى، اضطرت إلى مراجعة استشاري في عيادته الخاصة، وخضعت لعلاج مكثف حتى تعافيت وتجاوزت مرحلة الخطر.

### محاسبة الأطباء

ويعتري محاسبة الأطقم الطبية والترميمية الخلل، ما يفسح المجال أمام مزيد من الأخطاء والإهمال المتراكم، فقد حدث أن توفي مواطن في مستشفى الجبراء، ثم أبلغ ذوهه بوفاته من دون إخبارهم بما حدث أثناء العلاج، ولولا تسرب الواقعة إلى بعض وسائل الإعلام، لأخفيت القضية، ولمرت الحالة المتساوية مرور الكرام، وهناك الكثير من حالات الوفاة تسببت فيها أخطاء طبية فادحة، ولم يحاسب الأطباء المسؤولون عن ذلك.

وفق إحصاءات منظمة الصحة العالمية، فاقت الأخطاء الطبية في الكويت الحد المسموح به عالمياً، وقفزت إلى نسبة عالية جداً، ما يعد كسراً للمواثيق الطبية الدولية، الأمر الذي يستلزم تحركاً عاجلاً لحماية أرواح المرضى.

**إهمال صارخ**

روى مرضى وقائغ غريبة ومؤلمة في أروقة المستشفيات بسبب الإهمال والاستخفاف بالأرواح، وثمة تجربة مريرة يرويها المواطن أحمد العجيل، مؤكداً أنه راجع مستشفى العبدان قبل

خطأ طبي من الأطباء أو أي من المهن المساعدة أو المعاونة لهم بموجب أحكام قضائية نهائية بإدانتهم، فإنه بالإضافة لمسئلتهم تأديبياً يتم تحميلهم قيمة التعويضات المحكومة بها، وحال كان الخطأ جسيماً يتم إنهاء خدمات من ثبتت الخطأ من جانبه ولا يرحص له بمزاولة مهنة الطب داخل دولة الكويت».

وأوضح أن عدد الدعاوى القضائية بسبب الأخطاء الطبية بلغت 41 دعوى في العام 2008 و76 دعوى في العام 2009 و62 دعوى في العام 2010.

وذكر أن وزارة الصحة استعانت بالخبراء والمتخصصين عالمياً لتدريب الكوادر المحلية من خلال إبرام اتفاقيات مع جامعات متخصصة مثل جامعة McGill لمستشفى الأمراض الصدرية - جامعة تورنتو لمركز الكويت لمكافحة السرطان - مستشفى جريت اورموند ستريت للأطفال (مستشفى الأطفال).

نسبة عالية



حيث تشخيص المرض أو وصف العلاج المناسب وترتب على هذا الخطأ الإضرار بالمريض أو إذا أجرى تجارب أو أبحاثاً علمية غير معتمدة فنياساً على مرضاه وترتب على ذلك الإضرار بهم».

وقال أنه لا يمكن الجزم بحدوث خطأ طبي من عدمه إلا بعد صدور حكم قضائي بات بنيتو الخطأ، لافتاً إلى صدور أحكام قضائية نهائية في بعض الدعاوى بقبول خطأ طبي بلغت 6 أحكام نهائية في عام 2008 و9 أحكام في عام 2009 و4 أحكام نهائية في عام 2010.

وأشار السايير إلى أنه في حال ثبوت

فضلا عن إلزامهم بدفع التعويضات في حال صدرت أحكام قضائية في هذا الشأن».

وذكر أن «المادة 13 من القانون رقم 25 لسنة 1981 بشأن مزاولة مهنة الطب تشير إلى أنه (لا يكون الطبيب مسؤولاً عن الحالة التي يصل إليها المريض إذا تبين أنه بذل العناية اللازمة ولجا إلى جميع الوسائل التي يستطيعها من كان في مثل ظروفه لتشخيص المرض والعلاج)، ومع ذلك يكون مسؤولاً إذا ارتكب خطأ نتيجة الجهل بأمور فنية يفترض من كل طبيب الإلمام بها سواء من

لاتزال قضية الأخطاء الطبية صداها مزمناً يورق المسؤولين في وزارة الصحة، وقد تجددت هذه القضية مع وفاة المواطن عبدالرحمن السلطان، حيث تم تشكيل لجنة تحقيق فنية للتحقيق في ملبسات وفاته في أحد مستشفيات الوزارة.

كما أصدر وكيل وزارة الصحة المساعد للشؤون القانونية د. محمد العبدالهادي في الشهر الماضي تعميماً إلى مدير إدارة الشؤون القانونية والتحقيقات في الوزارة، ورئيس قسم القضايا، ورئيس قسم التحقيقات، والباحثين القانونيين في قسمي القضايا والتحقيقات، أكد فيه ضرورة حصر جميع القضايا ذات الصلة بادعاء وجود أخطاء طبية، سواء التي صدر فيها حكم بالتعويض أو التي لم يصدر فيها حكم.

وقد رصدت إحصائية حول الأخطاء الطبية في المستشفيات الكويتية وقوع 8 حالات وفاة لمرضى خلال 3 سنوات، نتيجة أخطاء طبية مختلفة، وذلك استناداً إلى ما نشرته الصحف اليومية المحلية عن تلك الأخطاء وما نتج عنها. وتم تسجيل 4 حالات أخرى لمرضى واجهوا مضاعفات خطيرة لكن لم تؤد إلى وفاتهم.

وبلغت جنسيات ضحايا الأخطاء الطبية 7 كويتيين ولبناني واحد.

وكان وزير الصحة السابق د.هلال السايير قد كشف عن وجود 179 دعوى قضائية ضد وزارة الصحة منذ العام 2008 وحتى العام 2010 بسبب الأخطاء الطبية.

وقال السايير في رده على سؤال برلماني: ان «المسؤولين عن الأخطاء الطبية، يحاسبون وفقاً للقانون بمسائلة تأديبية